العمل من أجل الرقي وتطبيق العدالة

المناسبة: لقاء السيد القائد مع مسؤولي القوة القضائية في الذكرى السنوية لفاجعة السابع من تير وشهادة آية الله الدكتور بهشتي

الزمان والمكان: 8/ جمادى الأول / 1425ــ طهران

الحضور: مسؤولو القوة القضائية مع جمع من عوائل الشهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

نرحّب بالأخوة والأخوات والمسؤولين في السلطة القضائية, وأسر شهداء حادثة السابع من تير[1] الفجيعة والتي أدّت إلى استشهاد الشخصيات البارزة في البلاد.

أبعاد حادثة السابع من تير

الكلمة التي يجب قولها بشأن حادثة السابع من تير وشهدائها الكرام، وعلى الخصوص الشخصية البارزة لآية الله بهشتي[2] (قدس سره) هي: أنّ هذه الحادثة كانت من جهة وثيقة لظلامة الشعب الإيراني والجمهورية الإسلامية، ومن جهة أخرى دليلاً على قوّة وتماسك هذا النظام.

ولا تزال الجمهورية الإسلامية ترفع وثيقة الظلامة هذه؛ لأن الذين يرفعون حالياً لواء مواجهة الإرهاب، ولكنهم يسعون إلى احتلال بلدان العالم والسيطرة عليه بدافع

---

[1] السابع من تير من سنة 1360هـ ش الموافق 28 حزيران/ يونيو 1981م؛ وهو اليوم الذي تم فيه تفجير مقر الحزب الجمهوري الإسلامي والذي استشهاد على إثره 72 من خيرة رجالات الثورة الإسلامية وعلى رأسهم الشهيد المظلوم آية الله بهشتي رئيس المجلس الأعلى للقضاء آنذاك، من قبل جماعة (فرقان) ذات الأفكار المنحرفة. وبهذه المناسبة سمي هذا الأسبوع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأسبوع السلطة القضائية

[2] الشهيد السيد محمد الحسيني البهشتي (1346 ــ 1401 هـ) ولد في أصفهان في وسط عائلة دينية .كان والده من علماء الدين. في عام 1364هـ هاجر إلى مدينة قم المقدسة، درس المرحلة الثانية في (الفقه والأصول)، عند آية الله السيد الداماد وكذلك عند الإمام الخميني ، ثم درس بعدها عند آية الله العظمى السيد البروجردي ، وكذلك آية الله العظمى السيد الخونساري، ودرس الكفاية عند آية الله الشيخ مرتضى الحائري، في سنة 1366هـ حصلت له رغبة بالعودة إلى مواصلة الدراسة الأكاديمية، فتمكن من الحصول على شهادة الإعدادية ثم دخل كلية الإلهيات في طهران، وحاز على شهادة البكالوريوس منها. في عام 1384هـ حاز على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة طهران. بدأ الشهيد نشاطه الثقافي والسياسي منذ عام (1950م) وتابع الاهتمام بتربية الكادر اللازم من أجل الكفاح الفكري والثقافي من سنة (1954م). استشهد آية الله السيد البهشتي (قدس سره) في حادث انفجار مقر الحزب الجمهوري الإسلامي بطهران على أيدي المنافقين أعداء الثورة الإسلامية في إيران، وذلك سنة 1401 هـ (1981 م).

من المقاصد المادية والسياسية، يتعاملون مع الإرهابيين الجناة الـذين قـاموا بتنفيـذ حادثة السابع من تير معاملة الأخ لأخيه، فيدافعون عنهم ويتآمرون معهم، ويقومـون بمواساتهم، في حين أنهم أقرّوا وتبنّوا هذه الحادثة الإرهابية الجبانة مغتبطين فرحين، هذه هي ظلامة الشعب الإيراني.

كما أنّ حادثة السابع من تير دليل على اقتدار واستحكام هذه الأمـة؛ لأن الـذي يعرف الشهيد بهشتي وقدرته الفكرية وإرادته وإبداعه وعزمه وشجاعته يعلـم مـاذا يحمل القضاء على مثل هذه الشخصية وحذفها من جهاز إدارة البلاد من المعاني، لقد كان الشهيد بهشتي حقيقةً قطب الرحى التي تدور دورانها أمور عديـدة فـي أجهـزة الدولة، كان مصدر الطاقة الذي يعطي زخماً للعمل، فكان يتقـدم بـالأمور ويطـرح أفكاراً، فإذا تمّ سحب مثل هذه الشخصية بمرتبتها الإدارية والتنفيذية مع ما لهـا مـن قوة في الإقدام والفكر، وما تتمتع به من الأسس الفقهية والفلسفية، إضـافة إلـى مـا اتخذته من تجربة ووعي وسعة نظر، من متن إدارة النظام اليافع، فلابدّ أن يؤدي ذلك إلى شلّ حركته, إلا أنّ غياب بهشتي وغيره من الشخصيات التي استشهدت معـه أو قبله أو بعده، لم يؤدِّ إلى شلّ حركة النظام، بل إنّ جميع هذه الدماء التي أريقت ظلماً، جرت في عروق هذا النظام اليافع وزوّدته بالحيوية والنشاط والاندفاع، هذا هو معنى تماسك النظام الذي لا يزال قائماً للدليل نفسه.

إنّ شعبنا لا يقوم بمواساة ذوي الشهداء كسائر الموتى بتقديم التعـازي، وإنمـا يبارك استشهادهم، فعندما استشهد بهشتي كان الناس يقدّمون "التهاني والتعازي" جمعاً بين النصر والحزن، مما يوضّح هويّة هذا النظام وهذه الثـورة. ولا تـزال حادثـة السابع من تير حيّة ولا يزال الدم فيها نازفاً، إذ لا زال مسبّبوها ــ وهم مـن أكثـر الجناة لؤماً, إذ إنهم كانوا يختبئون وراء أقنعة المخلصين ويمارسون أبشع ما يقوم به الخائنون ــ على قيد الحياة.

لو قيّض للشهيد بهشتي أن يمارس عمله في بلد لا يوجد فيه أي نظـام قضـائي, وتعيّن عليه أن يبدأ العمل من اللبنة الأولى، لكانت وظيفته أسهل وأيسر من تحويـل بناء امتزج فيه الصالح والطالح والصحيح والخطأ مع انحراف التوجيه، إلـى نظـام مستقيم التوجيه يريد إرساء العدالة الإسلامية، فإن ذلك في غاية الصعوبة، ولا زلـتم تواصلون هذه المسؤولية الشاقّة.

الأمر المرتجى والمنشود من السلطة القضائية هو العدل

وأما بشأن السلطة القضائية، فكما قال السيد الشاهرودي[3] في نهاية دورته التي امتدت لخمس سنوات ومطلع دورة جديدة من مسؤوليته، من المناسب أن ينظر المسؤولون ــ إن شاء الله ــ إلى هذه السلطة بنظرة إصلاحية، وأن يتمّ استثمار كل يوم من هذه السنوات الخمس، ليتحقق أكبر مجهود وعمل طوال هذه السنوات التي لا تعد قليلة.

إنّ ما أمكن تحقيقه في هذه المدّة قيّم, وإنّ كل خطوة ودرجة تمّ صعودها في هذا السلّم الطويل تعد عملاً قد تمّ إنجازه كمقدمةٍ للواجب، إلاّ أنّ مقدمة الواجب لا تشبع نهم ذلك الذي يتطلّع إلى الأهداف السامية، فلو أننا قطعنا من هذا السلّم ذي الدرجات المئة، تسعين درجة أو خمساً وتسعين درجة، إلاّ أننا لا نزال أسفل السطح، وإن كنّا قد اقتربنا منه.

انظروا أي شيءٍ ننشده من السلطة القضائية مما ورد في الدستور، لو نظرتم إلى ذهنية عامة الناس وذهنية الإسلام تجدون أنّ ما هو المنشود من السلطة القضائية هو إقامة العدل بين الناس، بحيث لو تعرّض أي شخص لظلم قليل أو كثير تنقدح في قلبه جذوة من الأمل في استرجاع حقّه؛ من خلال رجوعه إلى القضاء، فلابد أن يصبح ذلك شائعاً، إلاّ أننا لم نصل إلى هذا المستوى، وطبعاً أنّ كل خطوة منكم نحو الأمام تعد حسنة وتستحق أجراً وثناءً, ولها قيمتها عند الله؛ لأنها تحكي عن القيم الكامنة في وجودكم، وإنّ هذه الخطوات بأجمعها خطوات قيّمة، إلاّ أننا ما دمنا لم نبلغ الهدف، فإن هذه الخطوات لا تعدّ سوى مقدمة لا ترضي أحداً، هذه هي وصيتي الأساسية لجميع المسؤولين في السلطة القضائية.

---

[3] السيد محمود الهاشمي الشاهرودي (1948 ــ ..) من أبرز علماء الدين والسياسيين في العراق وإيران. ورئيس السلطة القضائية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولد في الثاني من ذي القعدة (1367هـ) في النجف الأشرف في العراق. والده المرحوم آية اللّه السيد على الحسيني الشاهرودي من السادة الحسينيين في شاهرود. والدته ابنة المرحوم آية اللّه العظمى السيد علي المددي الموسوي القائيني الذي كان من كبار علماء خراسان وكان مشغولاً بإلقاء الدروس وتربية الطلاب وإعدادهم، فضلاً عن إقامة صلاة الجماعة في الحرم الرضوي المطهر. حضر السيد الهاشمي بحث كبار الفقهاء والمراجع في النجف الأشرف منهم؛ آية اللّه العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر، وختص به، وآية اللّه العظمى الإمام الخميني (قدس‌سره) وآية اللّه العظمى السيد الخوئي (رحمه اللّه). ومنذ عودته إلى الوطن شرع في إلقاء دروس الخارج في الفقه والأصول وظل مواظباً على إعطائها طيلة ثمانية عشر عاماً في حوزة قم للعلوم الدينية. وبالإضافة إلى مسؤوليات أخرى هي: رئيس السلطة القضائية. وعضو سابق مجلس صيانة الدستور. وعضو مجلس الخبراء. وعضو مجلس تشخيص مصلحة النظام. وعضو الشورى في الحوزة العلمية في قم. ونائب رئيس جامعة مدرسي الحوزة العلمية في قم.

إنّ عنصر القوّة في الوضع الراهن هو الأمل المعقود على السلطة القضائية وإدارتها الراقية، فالإنسان تارةً ينظر إلى مجموعة فيستشعر اليأس، وتارةً يرى ظرفيات وشخصيات تقدح في قلبه بارقة من الأمل، كما هو الحال بالنسبة إلى السلطة القضائية، حيث نشاهد بحمد الله مديراً بارزاً وفاضلاً وعالماً ومجتهداً مستنيراً في رأس هذه السلطة، وشخصيات قضائية وعلمية ممتازة في جسدها، هذه هي سعة وظرفية السلطة القضائية، وحتى إذا لم تكن هناك ثمرة يانعة على هذه الشجرة، إلاّ إنّ استعدادها وسلامتها وتجذّرها وانتشار أغصانها يبعث الأمل في ثمار هذه الشجرة في المستقبل، وما هو الضروري في البين هو مواصلة العمل ومتابعة الجهود.

إنّ المحور في السلطة القضائية هو القاضي، وسائر العوامل الأخرى ما هي إلاّ معدّات تمهّد الأمور لعمل القاضي، وما يجري في قاعة المحكمة والقضاء يوضّح لنا "أنّ الثمرة تنبئ عن الشجرة" أي يوضّح لنا ما يجري في الخطوط الخلفية والواقعة وراء هذا الخطأ المتقدّم.

اجعلوا من قاعة المحكمة قاعة لإقامة العدل، وطبعاً لا شك في أنه سيكون هناك بعض المعترضين، إلاّ أنّ اعتراضهم لا يعد مناطاً، إذ إنّ عليهم أن يعوا ما قاله أمير المؤمنين (ع): "فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق"[4]، ففي العدل سعة حتى بالنسبة إلى المحكوم عليه، وإذا ضاق عليه ذلك، فليعلم أنّ الحكم الصادر في حقّه لو بني على الظلم لكان عليه أضيق، إذ من المحتمل أن يشعر بالسعادة فيما لو توصّل إلى ما يريده ظلماً، إلاّ أنّ ذلك سينقلب عليه في العالم الآخر. فلابد من إقامة العدل دون تأثّر بالثروة أو القدرة أو المحسوبية، وإلاّ أضرّ ذلك بالعدل، فلابد من توظيف هذه الأمور بنحو يساعد على إقرار العدل وإبطال الباطل.

السلطة القضائية نائبة عن الناس وحافظة لحقّهم

إنّ النظام الإسلامي لا يقف بوجه الناس، فإن ذلك من شؤون النظم الاستبدادية والدكتاتورية، أو تلك الأنظمة التي تبدو عليها الديمقراطية ظاهراً، إلاّ أنها تستند في حقيقتها إلى الثروة والأموال لصالح طبقات خاصة، فإنها تقف في وجه الناس أيضاً، سواء أقرّت بذلك أم لم تقرّ به، أما في النظام الإسلامي فإن الحكومة تعدُ قبضة الناس ونائبة عنهم وخادمة لهم وحافظة لحقّهم، فعلى السلطة القضائية في مثل هذه الحكومة أن تكون ساعداً قوياً يمسك المتخلّف والمنحرف من تلابيبه، دون خوف من إثارة

---

[4] نهج البلاغة, الخطبة (15).

الضجيج والهجمات والتّهم وأنواع الاساءات، ودون تأثّر بالتهديد واستعراض القوى والأموال والأثرياء وما إلى ذلك.

وعلى السلطة القضائية أن تفكّر بأمر القاضي، وإنّ من بين الأجهزة التمهيدية في القضاء، جهاز معرفة النُخب وتربيتهم، وصنع الكادر من الجهاز القضائي, وايجاد المؤسسات العلمية والتربوية في السلطة القضائية، ويتعيّن عليها أن تكون كثيرة العمل واسعة النشاط.

والقسم الآخر: أجهزة التقييم والرقابة.

والقسم الثالث: الأجهزة الإدارية.

والقسم الرابع: أجهزة الرقابة على الحكم؛ للحيلولة دون وقوع الخلاف سواء قبل الحكم أو بعده.

القسم الخامس: يتعلّق بالمحكوم عليه إلى حين إقامة العدل في حقّه، وينبغي أن لا يذهب بنا التصوّر إلى أنّ العدل يتحقق بسجن من صدر الحكم عليه بالسجن واطلاق سراحه بعد انقضاء فترة الحكم، فإن هذا جزء من العدل، والجزء الآخر أن لا يكون السجن مكاناً لإفساده أو تحطيم شخصيته أو تشتيت أسرته.

وأرى أنّ ما قامت به السلطة القضائية في مكافحة السجون، عملاً إيجابياً، وينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بالنظم والترتيب والانضباط والتفكير الصحيح والتخطيط الدقيق، إلاّ أنّ هذا المسار هو المسار الصحيح، إذ لا يصحّ لنا أن نقيم زاوية تؤدي إلى خدش الأصالة والشرف والقيم، وطبعاً أنّ التلفّظ بمثل هذه الأمور سهل، إلاّ أنّ العمل بها في غاية الصعوبة، وكما قال أمير المؤمنين (ع): "الحقِّ أوسع الأشياء في التواصف وأضيقها في التناصف"[5] إلاّ أنّ هذه الصعوبة لا تعني الإستحالة وعدم الإمكان، بمقدار ما تثير الهمم وتشحذ الطاقات للاستفادة من العلم والعقل والتدبير وتضافر الجهود.

أسال الله تعالى أن يثيبكم ويعينكم، فإن ما تقومون به من أهم الأعمال وأشرفها، وعلى من يعمل في هذا السلك أن يكون شاكراً لله على توفيقه في هذا المجال.

وأسأل الله أن يشملكم بأدعية بقية الله الأعظم (أرواحنا فداه) وأن يتغمّد شهداءنا الأعزاء وشهداء السلطة القضائية وشهداء السابع من تير برحمته وبركته وفيضه الربّاني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

---

[5] نهج البلاغة, الخطبة (216).